خواطر رجل مُخضرم بخصوص الحرب والسلام

النقيب جوناثان بان، الجيش الأمريكي

تُعبِر هذه المقالة عن أراء الكاتب، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لأي وكالة في وزارة الدفاع الأمريكية.

تجري الآن خطة زيادة عدد القوات في أفغانستان، ولكن يجب إلا يكون هناك خطة مماثلة لبرنامج القائد للاستجابة للطوارئ (CERP)، لأن خطة زيادة المساعدات ستكون حافز لأمراء الحرب التجاريين لإدامة الحرب لأن نجاحهم المالي المُستمر يعتمد بصفة أساسية عليها. بما أن منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) فشلت في التأثير على الرموز المُتسببة في تدمير ثقة الشعب الأفغاني بحكومته (بمعنى أحمد والي كرازاي وصحبته)، حان الوقت للتأثير عليهم مالياً.

وكما أكد توني كورن في مجلة "سمول وورز" [الحروب الصغيرة]، "الحروب غير القاتلة لا تعني حروب غير عنيفة، ولكنه إعادة تعريف العنف ذاته."[1] تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) وصناعة مُكافحة التمرد (COIN) داعمة لدرجة كبيرة للحروب الخالية من العنف، ولكن لم تلقي أهمية لواحدة من أقوى الأدوات الخالية من العنف في جعبتهم؛ ألا وهو: الدولار الأمريكي. فهذا ليس بمفهوم جديد، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة ببيع قمح رخيص إلى الاتحاد السوفيتي، وقام السوفيت بدفع ثمن القمح بالعملة الصعبة التي كسبوها من صادراتهم من الغاز الطبيعي والبترول. يبرهن هذا المثال على إمكانية التأثير على الاتحاد السوفيتي اقتصاديا من خلال اعتمادها على المحاصيل الزراعية الأمريكية - وكان ذلك سيء للسوفيت، لأنه كان بإمكان الولايات المتحدة أن توقف تصدير القمح، ولكنه كان جيد للمجتمع الزراعي الأمريكي لأنه فتح سوق جديد وكبير- ومن خلال اعتمادها على ارتفاع سعر البترول والغاز الطبيعي في السبعينيات. وعندما غزى الاتحاد السوفيتي أفغانستان في 1979، فرض الرئيس جيمي كارتار حظر على بيع القمح حتى نهاية فترته الرئاسية. إلى حد كبير، كان من الممكن اعتبار الاتحاد السوفيتي اقتصاد مم محصول واحد (البترول والغاز الطبيعي)، ولذلك كان هذا الإجراء مُدمِر.[2] على سبيل المثال، ضغطت إدارة الرئيس رونالد ريجان سراً على المملكة العربية السعودية لزيادة إنتاج البترول حتى ينخفض سعر البترول العالمي في الثمانيات، وضعف أسعار البترول يعني إيرادات أقل للاتحاد السوفيتي. وإذا دمجنا ذلك مع زيادة في الإنفاقات العسكرية الدفاعية الأمريكية، خلق ذلك عنف اقتصادي في أفضل صوره، حان الوقت لإعادة العنف الاقتصادي كإستراتيجية عسكرية حيوية.

عمل النقيب جوناثان بان كضابط التنمية الاقتصادية للواء الخامس، الفرقة الثانية مشاه في جنوب أفغانستان. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد والفلسفة من جامعة باروك، جامعة المدينة في نيويورك، ويدرس حالياً الماجستير في الكلية الملكية، قسم لندن لدراسات الحروب.

الجيش الأمريكي

صورة: جنود الجيش الأمريكي يتحدثون مع طلبة عراقيين بمناسبة إعادة افتتاح متحف جامعة بغداد للتاريخ الطبيعي ومقهى الانترنت. بُني كلا المتحف والمقهى بكلفة 40.000$ دولار أمريكي من برنامج صندوق القائد لتخفيف الطوارئ، التابع للجيش الأمريكي الفرقة الأولى المُجنزرة أثناء عملية تحرير العراق.

الضغط الاقتصادي

قد يظهر العنف الاقتصادي في يومنا هذا في شكل تجميد المساعدات، والذي يكون مؤلمً لأمراء الحرب التجاريين لأنه يجب أن يُفكِروا جيداً قبل صرف ثلاث ملايين دولار في رحلة واحدة إلى مدينة لاس فيجاس، ومن المثير للسخرية أن نبأ هذه الرحلة ظهر خلال حوار مع بعض عناصر شيرازي (التابعين لعشيرة غول أغا شيرازي) والذي كان ينتظر دوره لشراء بضائع (للقوات الأمريكية) في محطة البريد العسكري الأمريكي في قاعدة كندهار الجوية. جول أغا شيرازي هو حالياً حاكم إقليم ناجارهار في شرق أفغانستان، وخدَم كحاكم إقليم كنداهار في السابق. وبالإشارة إلى صحيفة «جلوب أند ميل»، «أعترف السيد شيرازي باستلام مليون دولار أسبوعياً، نصيبه من حصة جمارك المُستوردات ومن تجارة الأفيون.»[3] إضافة إلى ذلك، تجني عشيرة شيرازي أرباح مالية كبيرة من مشاريع في وحول مطار كنداهار، القاعدة الرئيسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) في جنوب أفغانستان. وضع اللواء عبد الرزاق شيرازي، شقيق جول أغا شيرازي الحجر الأساس لمجمع رياضي جديد في أبريل/ نيسان 2010، »والذي يتضمن ملعب كرة قدم، منصة تدريبات رياضية، وملعب جري" وبتكلفة 83$ مليون دولار أمريكي. وتضمن هذا المبلغ "ثكنات، مباني خدمات ومنشئات أخرى."[4] وحسب أقوال نجل اللواء شيرازي (مالِك شركة شيرازي للإنشاءات والتوريد)، تملك عشيرة شيرازي حصة كبيرة في المشروع السالف ذكره وجميع المشاريع الأخرى حول مطار كنداهار وذلك لأن «اللواء شيرازي يملك الأرض.» (وبعد أن قال ذلك، صحح نفسه بسرعة قائلاً أن وزارة الدفاع هي التي تملك الأرض في الواقع.)

بجانب الحقيقة المُسَلم بها أن قوات الأمن الوطني الأفغاني لا تواجه تهديدات جوية من الطالبان، فالسبب

(القوات الجوية الأمريكية، رئيس رقباء هوان فالديز)

الأفغان المُتعاقدين يعملون في وكالة المُساعدات الدولية الأمريكية (USAID)، يثبتون نظام صرف في مركز المُقاطعة الاجتماعي المُشترك في أرغانداب، إقليم كنداهار، أفغانستان، 13 ديسمبر/ كانون الأول 2009.

المنطقي الوحيد لتوسيع الجناح الجوي في كندهار هو زيادة في الطائرات المروحية لدعم القوات الأرضية الأفغانية. ومع ذلك، 83$ مليون دولار هي تكلفة بناء المنشأة فقط، ولا تتضمن تكلفة الطائرات الجديدة. يكفي هذا المبلغ أن يدفع رواتب 39.903 ضابط شرطة جديد ولمدة عام (مُجندين الشرطة الجدد يستلمون راتب 240$ دولار شهرياً في 2010). استخدام 83$ مليون دولار لتوظيف 39.903 ضابط شرطة إضافي يمكن أن يفيد أكثر من زيادة في إسناد الطائرات المروحية.

العامل الرئيسي لوجود مثل هذه مشاريع هو النزعة البيروقراطية في وزارات الحكومة لصرف أكبر قدر ممكن من المبالغ المُخصصة في ميزانيتها قبل نهاية السنة المالية. ولخص ضابط في وكالة المُساعدات الدولية الأمريكية (USAID) في كنداهار ثقافة الصرف بطريقة جيدة أثناء حواره معي، قائلاً، "هناك 500$ مليون دولار مُتبقية في حساب برنامج القائد للاستجابة للطوارئ (CERP) لهذا السنة المالية، ولكن يبقى ثلاث شهور فقط على انتهاء العام، لذلك، يتوجب عليكم أن تُسرِعوا."

ذكر التقرير الرباعي للمُحقق الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (*SIGAR*) الموجه إلى الكونجرس (أبريل/ نيسان 2010)، «وحتى 31 مارس/ آذار 2010، خصصت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 51,1$ مليار دولار أمريكي لأعمال الإغاثة وإعادة البناء في أفغانستان منذ سنة 2002 المالية"، وأنا على يقين أن أقل من نصف هذا المبلغ له الشفافية الكافية لأغراض التدقيق. القوات العسكرية الأمريكية تحتفظ بحسابات برنامج القائد للاستجابة للطوارئ (CERP) من خلال قاعدة بيانات دقيقة على الانترنت، فبإمكانها تتبع مشاريع مُدرجة على مربعات ذات 10 أرقام، ولكن البحث عن معلومات مُحددة لمشاريع وكالة المُساعدات الدولية الأمريكية (USAID) يشبه

النظـر في الهاوية السـوداء. فهذه المُشـكلة لا تتطلب قانـون حرية المعلومات. فالبيانات ليسـت مخفية، لأنها غير موجـودة أصلا، لأن معظم برامج وكالة المُسـاعدات الدولية الأمريكيـة (USAID) يتم تتبعها على المسـتوى الأقليمـي فـي أفضـل الأحـوال. وهـذا يجعـل التدقيق والتفتيش على مشـاريع قديمة مهمة صعبة. والذي يزيد من مشـكلة ثقافة الصـرف هي النزعة لبناء المشـاريع الأفغانية وفق المواصفات الأمريكية أو الدولية.

قُدِرَ مشـروع الطريق في سبين بولداك بقندهار البالغ طولـه 7,8 كيلومتـر وتم تمويله بمبلـغ 9.550.190$ ولكن رسـيت المناقصة لمتعاقد بمبلغ 4.494.629$، ولسبب غير معـروف، تُرِكَ مشـروع عمـل طريق بطـول 7,8 كيلومتر بدون سفلتة، ولحسـن الحظ، كان لغول أغا شيرازي "عبد الرحمن أخر" في حاشـيته سـيئ السمعة، العقيد عبد الـرزاق (لا علاقة باللواء عبد الرزاق شـيرازي) في شـرطة الحـدود الأفغانيـة. تورط العقيد رزاق في كلا المشـروعان، واُتهم بسـجن متعاقد للمشـروع الأول بسبب تأخيرات تسـببت من قِبـل حاكم الإقليـم. وتم تسـوية الموضوع عندما زار شـركاء المُتعاقـد الحاكم. قال لـي كاتب عائد حديثاً من كنداهار أن العقيد الجيد قد رُقي إلى رتبة لواء.

صمم سـلاح المهندسـين التابـع للجيـش الأمريكي مدرسـة مُتكونة من 16 فصل ودورين بمبلغ 2,5$ مليون دولار، قدر فريق إعادة الإعمار في زابول تكلفة بناء مدرسة بنفس الحجم لوزارة التعليم بمبلغ 440.000$ دولار أمريكي، الفرق في الأسعار؟ التصميم المُكلف 2,5$ مليون دولار هو مقاوم للزلازل وفق معايير الولايات المُتحدة، والتصميم ذو التكلفة 440.000$ يتماشى مع المعايير الأفغانية.

الصـرف بغير احتراس أدى إلى قصة شـيرازي في لاس فيجاس، فهي قصـة تدعم قناعة الشـعب الأفغاني أن المسـاعدات الدولية لا تخدم الشخص العادي. وبالإضافة إلى القمار، يبني أمراء الحرب قصور فاخرة في كابول، يؤجر أحد هذه القصور بمبلغ 47.000$ دولار أمريكي في الشهر.[5]

في مدينة كنداهار، أرقـى العقارات هي بنايات هين أينوم ينو-وهـي بنايات أسسـها أحمـد والي كارازاي، شـقيق محمـود كارازاي.[6] اللواء شـار محمد ظاظـي، قائد فيلق 205 بالجيـش الوطني الأفغاني، المتمركز في كنداهار، أمر بالتحقيـق في تورط أحمد والي كرازاي في بناء مبنى غير قانوني على أرض حكومية. نحن في انتظار للتحقق فيما إذا كانت هذه الخطوة تصب في خانة مُكافحة الفساد، أم أنها ببساطة عملية تجارية من وزارة الدفاع المُسيطرة من قِبل الطاجيك ضد وجهاء الباشتون في كنداهار.

إلـى جانـب أمراء الحـرب التجاريـين، فشـلت الحكومة بذاتها لتقديم خدمات إلى عامة الشـعب، وبسـبب أموال المسـاعدات الدولية الوفيرة وسهلة الحصول، ترتب الوزارات الإقليمية قائمة رغبات، (يسـمونها خطة تنمية الأقاليم) والتـي تتضمن مـا يريدونه والـذي لا يسـتطيعون تمويله من قِبـل حكومتهم. وتضمنت خطـة التنمية الإقليمية لكنداهـار لعـام 2010 المتطلبـات التالية: «بنـاء متحف» بكلفـة 1.087.000$دولار أمريكـي، "بناء مصنع أسـمنت" بكُلفة 150$ مليون دولار أمريكي "بناء 10.000 شقة في ثلاث بلوكات في مدينة كنداهار" بكُلفة 70$مليون دولار أمريكي[7]. أتت كل هذه المُتطلبات أثناء عمليات تمرد غاضبة واغتيالات المسئولين الحكوميين في الجوامع (مساعد العمدة في أبريل/

...لتوظيـف 39.903 ضابـط شـرطة إضافيين ربمـا يدعم بصورة أكبر مقارنة بأي كمية لدعم محركات الجناح.

نيسان 2010) أو عمليات قتل من خلال الهجمات الانتحارية (مساعد الحاكم الإقليمي في يناير 2011)، والسؤال المطروح، هل هذه القائمة تعبر عن الأعمال التي من المُفترض أن تركز عليها الحكومة الإقليمية؟

المهندس عبدول محمد إحسان، مدير الأشغال العامة في كنداهار يستغل وقته محاولاً أن يستقطب أعمال تجارية في كندهار بدلاً من أن يستثمر جهوده لأصلاح الحُفر في الطرق العامة. الكندهاريون يَسعدون عندما يربح

...قد يعتقد المرء أنه لا يجوز نشر مترجمون يتحدثون بلغة الداري في مناطق الباشتون بالجنوب حيث لا يمكن استخدامهم—ولكن هذه الأشياء تحدث مراراً وتكراراً.

رجال أعمال من كابول عقود المُتعاقد الرئيسي لأن هؤلاء المُتعاقدون دائماً يعطون عقودا ثانوية لشركات كندهار. هيئة الأشغال العامة في كندهار لا تعمل في أي منطقة أبعد من 10 كيلومتر من المدينة. على أي شخص يريد تمويل مشروع تابع لبرنامج القائد لاستجابة للطوارئ (CERP)، يتوجب عليه الحصول على مذكرة الموافقة من الهيئة الحكومية المعنية. ومن أجل الوصول إلى أي مدير مسئول، يتوجب على الشخص أن يعمل من خلال شخص مسئول، متعاقد محليا في مكتب إعادة أعمار الأقاليم وذلك لترتيب الاجتماعات مع المدراء المعنيين. وأثناء فترة تكليفي، كان خان محمد كاظم هو هذا الشخص.

كان أبن عم كاظم يمتلك شركة إنشاءات تحت مسمى، "شركة جنوب أفغانستان للتنمية والإنشاءات" وأثناء بعض المكالمات الهاتفية، يبدو أن كاظم كان يؤخِر أي اجتماعات ما لم يتم تمرير بعض المشاريع الصغيرة لأبن عمه.

وبما أن هؤلاء الأفغان لهم مصلحة مالية لتكون هذه الحرب أبدية، كذلك بعض المستشارين والمُتعاقدين التابعين لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) لديهم مصلحة مالية أيضاً، فبعض هؤلاء المُتعاقدين يستلموا راتب أكبر من راتب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ($230.700).

وحتى نكون مُنصفين، هناك مخاطر في منطقة الحرب، ولكن معظم المُتعاقدين مُتفقين على أن الخطر الأساسي قد ينجم عن هجوم صاروخ عشوائي موجه على قاعدة مُؤمنة. قد يكون الوقوع في اصطدام مع سائق أجرة في مدينة نيويورك أكثر احتمالية من هجمات الصاروخ العشوائي. بعض رواتب المترجمون تساوي أو تزيد عن رواتب رتبة فريق عسكري أمريكي (تصل إلى $200.500). وبكل هذه الأموال-استلمت شركة ميشان إسانشال بيرسونال تمديد لعقد بدون مناقصة بمبلغ $679 مليون دولار أمريكي لإرسال مُترجمين للجيش الأمريكي في أفغانستان، في مايو -2010وكانوا يرسلون مترجمون يتحدثون لغة الداري إلى مناطق جنوبية تستخدم لغة الباشتون. وبذلك لا فائدة لهم في مثل هذه المناطق. وكانت هذه الحالات مراراً وتكراراً. التعاقد هي الطريقة التي تستعين بها القوات العسكرية للقيام بعمل لا تستطيع القيام به نظراً لمحدودية القوى القتالية. في بعض الحالات المنطق يحتم علينا الاستعانة بمواطنين محليين للقيام بتأمين سرية مُكونة من (120 جندي) بتكلفة مليون دولار في السنة بدلاً من تخصيص فصيل مشاه كامل للقيام بهذه المهام والتي قد تستحوذ على ثلث القوى القتالية لهذه السرية. وفي حالات أخرى، مازال البحث جاري عن فائدة مهنيي فرض القانون، وفرق التضاريس الإنسانية والمُستشارين الآخرين.

حان الوقت للتغيير

حان الوقت للسيطرة على عقود منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، فبما أن العنف العسكري يتسبب في سخط الإعلام وانتقام الناخبين في بلادنا، ربما العنف الاقتصادي يحظى على قبول ورضا في الولايات المتحدة الأمريكية. (هل تعتقد أن دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يغضبون عندما لا يستطيع أمير

حـرب أفغاني من تبذير 3$ مليـون دولار في لاس فيجاس؟). إذا اتبعـت منظمـة حلـف شـمال الأطلسـي (NATO) سياسـة العنف الاقتصادي، ربما يوفر لها الفرصة للتغير اللعبـة. تهدف هـذه اللعبة الجديدة للضغـط على أمراء الحـرب التجاريين للمسـاعدة لإنهـاء هذه الحـرب الأبدية. ولتأكيد ذلك، لديهم الوسائل لعمل ذلك (السلاح، الرجال، والأمـوال). وحتـى نتبع إسـتراتيجية العنـف الاقتصادي، يتوجب على منظمة حلف شـمال الأطلسي (NATO) أن توقـف فوراً جميع العقود غير الضرورية للأعمال القتالية التي لا تخدم قوات الائتلاف بصورة مباشـرة، وأن ينشـروا قدرات هندسية لدعم الاحتياجات التكتيكية الهندسية، وللحد من تمويل المسـاعدات، وبتقييم فوائد الكم الهائل من المُتعاقديـن. بإمكان هذه الإسـتراتيجية أن تمنع أمراء الحرب من الانتفاع ماديا من العقود غير الضرورية للأعمال القتالية. بإمكان القـوات أن تعيش بدون المطاعم الدولية المنتشرة في القاعدة والتي تُمَد من خلال شركات شاحنات متآمرة في حماية عمليات النصب والاحتيال. وجود القدرات الهندسية الداخلية يحول دون تشجيع المُتعاقدين لائتلاف المشـاريع، وعندما تتوقـف عملية تدمير المشـاريع من أن تكون مُربحة، فبذلك، سـينعدم السبب لقيام المُتعاقدين غيـر الأيديولوجيين من عمل ذلـك. كل عضو في منظمة حلف شمال الأطلسـي (NATO) يُقدم شكل من أشكال المساعدات، وبما أن الولايات المُتحدة الأمريكية تقدم معظم تلك المُساعدات، يجب عليها أن تكون في المُقدمة للحد من تلك المساعدات. يتوجب على الكونجرس الأمريكي أن يدرس تقليص ميزانية وزارة الدفاع في برنامج القائد لاسـتجابة للطوارئ (CERP) و جميع برامج وكالة المُساعدات الدولية الأمريكية (USAID) في أفغانسـتان للسـنة المالية 2012. نحن بالتأكيد ليس بوسعنا أن نترك المنظمات ذات الأحرف الثـلاث تفعل ما تشـاء بحقائب مليئة بالأمـوال. المنطق

(القوات الجوية الأمريكية، رئيس رقباء هوان فالديز)

الأفغان المُتعاقدين يعملون في وكالة المُساعدات الدولية الأمريكية (USAID) يرشون المياه أثناء تشييد طريق في مركز المُقاطعة الاجتماعي المُشترك في أرغانداب، إقليم كنداهار، أفغانستان، 13 ديسمبر/ كانون الأول 2009.

الحالي السائد يقوم على أساس أنه لا بأس من صرف حفنة مليارات من الدولارات مقابل إنقاذ حياة جندي واحد تابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي NATO ولذلك، أن هذه الجهود في محلها. ولكن هذا المنطق يضع ثقله على حماية القوات بدلاً من المهمة الرئيسية ألا وهي إقناع الشعب الأفغاني بأن حكومتهم شرعية. والقادة القتاليين الأمريكيين حرصين لإعطاء الأولوية لتقليل الخسائر إلى الحد الأدنى فوق إتمام المهمة. أي خسائر أمريكية أو أفغانية ستجلب التدقيق. فالقادة مُكبلين الأيدي؛ الضخ المستمر من المساعدات الدولية في جيوب النخب سيحجم قدراتهم لإنجاز المهمة بطريقة أكبر من ذلك.

لقد عبر بعض الخبراء عن تشكيكهم بشأن المساعدات ولفترة طويلة، وآخرين ينضمون إليهم. كتب أندروا وايلدار الباحث في جامعة طافتس، مقالة في جريدة بوسطن جلوب في سبتمبر/ أيلول 2009، والتي كشفت، « بدلاً من التركيز على كسب القلوب والعقول، انطباع الأفغانيون عن المساعدات معظمة سلبي، فبدلاً من مساهمة المساعدات في الاستقرار، تتسبب في الكثير من الحالات إلى المساهمة للصراعات وعدم الاستقرار.»[8] وكان هذا الشعور واضحاً وجلياً في المؤتمر («كسب القلوب والعقول» في أفغانستان: تقييم كفاءة المساعدات التنموية في عمليات مكافحة التمرد (COIN)") الذي عُقِدَ في ويلتون بارك في مارس/ آذار 2010، ووضح تقرير من المؤتمر أراء شبيهة تجاه المساعدات. والذي أقر:

إستراتيجيات الاستقرار الجارية تستند على افتراضات مُتحصنة ومشكوك بها.

لم يتم دراسة المواضيع السياسية الناجمة عن تطبيق مذهب مكافحة التمرد.

المساعدات المصممة بكفاءة والمُسلمة تبدو أنها مؤثرة لجلب فوائد الاستقرار في الجانب التكتيكي ولكن ليس الجانب الإستراتيجي.

فالقليل عادة ما يكون كثير. المساعدات الكثيرة تؤدي إلى عدم استقرار.

يبدو أن المساعدات تؤدي إلى خسارة القلوب والعقول بدلاً من كسبها في أفغانستان.

العامل الرئيسي هو تقوية حكومة المقاطعة والإقليم مع مراعاة شفافية وفاعلية القيادة الأفغانية التي تتواصل مع كابول.[9]

لا يجوز لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) أن تستمر في إستراتيجيتها التعاقدية الجارية الفاشلة في فترة الحرب.

يحظى إعادة التفكير في المساعدات على نفس الأهمية التي تُلقى على إعادة تعليم مسئولين العقود الذين يشرفون توزيع المساعدات.

عندما قدمت إخبارية عن مُتعاقد يُدعى أن يدفع أموالاً إلى طالبان، أجاب مسئول عقود أمريكي بالأتي:

موضوع الاكتساب تم استقطابه استناداً على أفضل قيمة، أرخص سعر، ومعايير مقبولة تقنياً، يتوجب على المسئولين الحكوميين المحليين أن يدركوا أننا مطالبون بإتباع القانون الأمريكي في عمليات اكتساب البضائع والخدمات في هذا البلد. تعتبر انتهاك لقانون نزاهة المُشتريات على أي شخص أن يكشف أو يشاركك، الحاكم، أو أي شخص أخر أي معلومات عن موضوع الاكتساب. إذا تم تنفيذ توجيهاتك، سيترتب عليها انتهاكا صارخاً للقانون السالف ذكره، أنا لا أنصح للقيام بهذا.[01]

وبما أن المُتعاقد المُشتبه به لم يُسمح له بالمشاركة في المناقصة لذاك المشروع، إلا أنه اكتساب البضائع والخدمات استناداً على «أفضل القيمة»، و«بأرخص الأسعار، وتقنية مقبولة» يؤدي إلى وضح يتعارض مع الحدس-في بعض الأحيان يكون أرخص مُقدمي العطاءات فاسدين. وفي هذه الحالة، شركة بوبالزي دفعت رسوم أمنية مُخفضة للقادة المحليين وخفضت رواتب العمال غير المهرة لأن هذه الشركة كانت متصلة بأحمد والي كارزاي.

العنف الاقتصادي

الأفراد العاملين في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) من أذكى وأفضل المهنيين. فهم مؤججون بأفضل التقنيات المُتقدمة. مليارات الدولارات من المساعدات للقيام بعمليات سليمة "لمكافحة التمرد (COIN)والعمليات الواسعة النطاق". ولكن مع الأسف يتم تجاهل المبدأ الإنساني الأساسي القائم على أن الشعب يستجيب للحوافز. كتب الرائد جرانت مارتن في مقالة في مجلة الحروب الصغيرة والتي قام بتبديل كلمة «اقتصادي» بكلمة «واضع النظريات» وتبديل كلمة «اقتصاد» بعبارة «دراسة الحروب» وذلك في مقالة في جريدة نيويورك تايمز.[11] وهذه المقالة المُعدلة تُقرأ جيداً بالكلمات المُبدلة.

بإمكان رجال المشاة أن يقوموا بدوريات طوال اليوم، والقيام بجميع متطلبات عمليات مُكافحة التمرد (COIN)، ولكن في أخر المطاف، ماذا يستطيع قائد فصيل المشاة أن يقوم للمزارع الأفغاني الذي يرى الإجحاف بعينة؟ تجميد المليارات الدولارات من المساعدات سوف لا يؤثر على الشخص الأفغاني العادي الذي لم يرى قرش واحد طوال التسعة سنوات الماضية. ولكن تجميد تلك المساعدات سوف يعطي حافز قوي لهؤلاء الذين يدعمون بهدوء الحرب الأبدية على أن يختاروا الجانب الحكومي. والعنف الاقتصادي في مضمونه يحد من الأموال ويضمن الشفافية للمبالغ المُستغلة وكليهما ضرورياً. ربما سيكون هناك دراسة يوماً ما التي تثبت أن المساعدات الدولية تعتبر عنصر إيجابي، ولكن لا يتسنى على هذه الدراسة أن تبدأ بدون معرفة كل دولار صُرِفَ. وأخيراً، يتوجب على منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) أن تبدأ فوراً حملة العنف الاقتصادي والشفافية المالية.

ملاحظات هامشية

1. توني كورن، "الصعود السلمي من خلال الحرب غير المحدودة: إستراتيجية عظيمة مع مواصفات صينية" مجلة الحروب الصغيرة [سمول وارز] (يونيو/ حزيران 2010): 5، <http://smallwarsjournal.com/blog/journal/docs-temp/449-corn.pdf> (27 يونيو/ حزيران 2010).

2. روبرت جي جانسون، ثيودور شاهباد وأرثار دبليو رايت، الموارد الطبيعية السوفيتية في عالم الاقتصاد (شيكاغو: جامعة شيكاغو براس، 1983)، 631.

3. دوج ساندرز، "الفساد يأكل الحكومة الأفغانية" الجلوب و الميل 30 مارس/ آذار 2009، <http://www.theglobeandmail.com/news/world/article683261.ece> (27يونيو/ حزيران 2010).

4. جو بوار، "قائد الجناح الجوي في كنداهار يضع حجر الأساس في المجمع الرياضي الجديد" تدريبات منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، 15 أبريل/ نيسان 2010، <http://www.ntm-a.com/news/categories/aircorps/468-kandahar-air-wing-commander-breaks- ground-on-new-athletic-complex?lang=en> (27يونيو/ حزيران 2010).

5. كارين بريويلارد، "جاريشلي إنكوجروواس بابي بالاسيز لور أفلوانت أفغانز" ستارز أند سترايبز 9 يونيو/ حزيران <http://www.stripes.com/garishly-incongruous-poppy-palaces-lure-affluent-afghans-1.106485> (27 يونيو/ حزيران 2010).

6. ديون نيسانبام، "أخو الرئيس الأفغاني، أحمد والي كرازاي، تحت التحقيق" الكريستيان سايانس مونيتور، 18 مايو/ أيار 2010<http://www.csmonitor.com/World/Asia-South-Central/2010/0518/Afghanistan-president-s-brother-Ahmed-Wali-Karzai-under-investigation> (28 يونيو/ حزيران 2010)

7. خطة التنمية الإقليمية في كنداهار 2010.

8. أندرو وايلدار، "نظام سلاح يعتمد على تمني الرغبات" بوسطن جلوب، 16 سبتمبر/ أيلول 2009، <http://www.boston.com/bostonglobe/editorial_a_weapons_system_based_on_wishful_thinking/2009/09/16/opinion/oped/articles/> (27 يونيو/ حزيران 2010).

9. تقرير عن مؤتمر ويلتون بارك 1022، "كسب القلوب والعقول في أفغانستان: تقييم فاعلية المساعدات التنموية في عمليات مكافحة التمرد (COIN-14)" (11 مارس/ آذار 2010، <http://www.wiltonpark.org.uk/documents/conferences/WP1022/pdfs/WP1022.pdf> (27 يونيو/ حزيران 2010).

10. مراسلات بريد الكتروني خاصة مع مسئول عقود أمريكي في 25 أبريل/ نيسان 2010.

11. جرانت مارتن، "الحاجة إلى إعادة التاريخ." مجلة الحروب الصغيرة) 12 يونيو/ حزيران 2010(، <http://smallwarsjournal.com/blog/journal/docs-temp/456-martin.pdf> (27 يونيو/ حزيران 2010).

Economic Violence: It's Time to Change the Game
Captain Jonathan Pan, U.S. Army
Originally published in the English May-June 2011 Edition.